اقتصاد

عرق سوس وتمر هندي وجلاب بمياه ملوثة بمخلفات الحيوانات.. وقمر الدين بالعفن!

مديرة المخابر لـ«الوطن»: ربع «سلع رمضان» غير مطابقة للمواصفات بسبب الغش وسوء التصنيع

علي محمود سليمان

كشفت مديرة المخابر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لينا عبد العزيز لـ«الوطن» أن نسبة عدم مطابقة السلع والمواد الخاصة بشهر رمضان؛ للمواصفات القياسية السورية، تقارب ٢٥ بالمئة، «حيث يشهد الشهر طرح عدة سلع ومواد خاصة به لا نجدها في أوقات أخرى من السنة، وهي مواد لها مواصفات قياسية سورية، تحددها هيئة المواصفات والمقاييس السورية، بحيث يتم العمل على أساسها».

وأوضحت عبد العزيز أن هذه المواد تنقسم إلى مواد غير مطابقة للمواصفات القياسية نتيجة عمليات الغش والتلاعب المقصودة، وهذه الحالات يتم التعامل بها من الجهات المختصة في تنظيم الضبوط واتخاذ الإجراءات اللازمة لكون المخابر تقوم بتحليل العينات التي تصلها وإظهار نتائجها، أما القسم الأخر فهي المواد غير المطابقة نتيجة سوء التصنيع وعدم تطبيق أنظمة السلامة الغذائية في تصنيع هذه المواد إن كان لجهل الباعة لها أو لعدم اكتراثهم بتطبيق شروط التصنيع المطلوبة.

وبينت عبد العزيز أن حالات الغش في المواد الخاصة بطقوس شهر رمضان تبدأ من المواد الأولية المستخدمة كتصنيع العرق سوس أو التمر هندي والجلاب حيث يتم «خلطها بمياه غير معقمة وصحية ومن مصادر غير معروفة، وقد وصلتنا حالات لمياه ملوثة بمخلفات الحيوانات ومنها ملوثة بمياه الصرف الصحي نتيجة تعبئتها من آبار غير مراقبة، وهذه الحالات تعتبر تسمماً جرثومياً وتسبب حالات مرضية متعددة الدرجات والخطورة».

وأضافت: «نجد في مواد قمر الدين أو التمور حالات تصنيع من أصناف متدنية من المشمش والتمور ومنها ما تكون تعرضت للعفن أو الدود فيتم خلطها وعجنها وبيعها على أنها صالحة للاستهلاك البشري، والواجب إتلافها مباشرة وعدم استخدامها ولكن ضعاف النفوس والذين يسعون لتحقيق الأرباح غير المشروعة لا يعنيهم هذا الأمر، ونظراً لأن شهر رمضان الحالي تزامن مع بداية موسم الصيف ما يعني ارتفاع الطلب على مادة البوظة وهي تتعرض للغش والتلاعب في المواد المصنعة لها وأغلبها تكون ملوثة جرثومياً».

من الأسباب

أشارت عبد العزيز أن هناك أسباباً لعدم مطابقة هذه المواد للمواصفات القياسية ترتبط بطريقة عرض المواد للمستهلك، «فنجدهم ينتشرون على الأرصفة وفي الطرقات ويبيعون هذه المواد وهي مكشوفة لأشعة الشمس والغبار وهذه الطرق في العرض تسبب تلوث جرثومي للمواد الغذائية التي تباع».

ولفتت إلى أنه لا يمكن تحديد عدد العينات المخالفة لشهر رمضان الحالي كونه لم ينته بعد ولكن بالاستناد إلى شهر رمضان في العام الماضي فكان عدد العينات الكلي التي تم سحبها في جميع المحافظات ٩٢٤ عينة منها ٢٠٣ عينات مخالفة بنسبة ٢٣ بالمئة، «وهذه النسبة تعتبر منخفضة مقارنة بالأعوام السابقة نتيجة تشديد الرقابة وارتفاع مستوى الوعي وتحسن طرق التصنيع، ولذلك نتوقع أن تكون نسبة العينات المخالفة لرمضان الحالي أن تكون أقل مع تشديد الرقابة من قبل مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات».

غش الحلويات

بالنسبة للحلويات التي يزداد الطلب عليها في نهاية شهر رمضان أوضحت عبد العزيز أن حالات الغش تنتشر فيها بعدة طرق «فهناك من يستخدم الفستق العبيد أو البازيلاء بدلاً من الفستق الحلبي في تصنيع أنواع من الحلويات وهذه الغش يندرج في عدم التصريح بالمكونات حيث يدعون بأنها حلويات بالفستق الحلبي، وهناك حالات الغش في الدسم المستخدم، فيتم التصنيع بالدسم النباتي بدلاً من الحيواني».

بهارات!

وفيما يخص للبهارات التي يزداد الطلب عليها في رمضان بيّنت أن أغلب العينات المخالفة تكون مخالفة بالفطور والخمائر أي مخالفة جرثومية، وأغلبها تكون نتيجة سوء العرض «فيتم عرض البهارات بطريقة الدوغما بدون تغليف وتعبئة صحيحة، وهي نفس الحالة التي نجدها في الألبان والأجبان التي تعرض بأغلبها بطريقة الدوغما المكشوفة ما يعرضها لأشعة الشمس والغبار وتصبح غير صحية، إضافة إلى حالات الغش المعروفة بها من التصنيع بحليب البودرة بدلاً من الحليب الطبيعي، مع العلم أن التصنيع بحليب البودرة مسموح ولكن البيع يكون على أنه حليب طبيعي، وهذه الحالات على المواطن كشفها بنفسه فمن غير المنطقي أن يكون سعر كيلو غرام من اللبنة أو اللبن بسعر كيلو الحليب الطبيعي نفسه، فمن المعروف أن كل كيلو لبن يحتاج لـ٢ كيلو حليب وكل كيلو لبنة يحتاج لـ٢ كيلو لبن، وهناك حالات لاستخدام النشاء في تصنيع اللبنة».

ولفتت إلى أن العينات المخالفة جرثومياً تسبب أمراضاً متعددة بحسب خطورة البكتيريا والجراثيم الموجودة في هذه المواد، فمنها ما يسبب المغص وآلام البطن والإسهالات وبعضها تصل إلى درجات أخطر من الأمراض.

تعوق مصالح كثيرة

«اتحاد الشحن»: إصدار البوليصة حبيس أدراج الجمارك منذ أشهر

صالح حميدي

رغم أن بوليصة الشحن التي تم تنظيمها من قبل اتحاد شركات الشحن الدولي وجمعية المخلصين الجمركيين قد حصلت على موافقات العديد من الجهات المعنية لإصدارها، لتنظيم عمل شركات ومكاتب الشحن ومعالجة التلاعب والتهريب استيراداً وتصديراً؛ إلا أنها توقفت في مديرية الجمارك العامة من عدة أشهر.

ذلك ما كشفته مديرة اتحاد شركات الشحن نجوى الشعار لـ«الوطن» حيث قام الاتحاد بالتوسط لدى العديد من الجهات الرسمية وخاصة وزارة النقل ووزارة الدولة لشؤون المنظمات لتسريع إصدار بوليصة الشحن من مديرية الجمارك العامة، مبينةً أنه رغم عدم علاقة الجمارك العامة بهذه البوليصة ونظام عملها إلا في الإجراءات الشكلية فيما يخص إشرافها على المنافذ الحدودية فقط وإشرافها على الترانزيت إلا أنه جمدت إصدار هذه البوليصة.

ولفتت إلى أن بوليصة الشحن حصلت على موافقات جهات عديدة في الدولة مثل وزارة المالية ووزارة النقل وبنك سورية المركزي ورئاسة مجلس الوزراء إلا أنها توقفت في مديرية الجمارك العامة والتي من ضمن الجهات التي عليها أن توقع على إصدار هذه البوليصة.

مديرة الشحن الدولي عزت هذا الأمر لأسباب معروفة وأسباب غير معروفة وربما لأن إصدار هذه البوليصة سوف يعوق مصالح كثيرة على هذا الصعيد.

من جانبه بيّن أمين سر اتحاد شركات الشحن الدولي في سورية هاشم قسومة أن الاتحاد سعى إلى إصدار بوليصة شحن لحماية شركات ومكاتب الشحن من مشاكل التهريب ومن مشاكل أخرى يمكن أن تواجهها وخاصة في قضايا المخدرات والسلاح والمواد الخطرة الأخرى وتتضمن هذه البوليصة تحميل المسؤوليات في مثل هذه المواضيع وفي حال وقوع المشكلة يتحمل صاحب البضاعة المسؤولية وليس مكاتب أو شركات الشحن.

وفي السياق بين رئيس جمعية المخلصين الجمركيين إبراهيم شطاحي لـ«الوطن» أن علاقة الجمارك في هذا الموضوع لا يعدوا أن يكون لتبيان الرأي «ونحن ساهمنا كجمعية في صياغة هذه البوليصة قبل رفعها إلى الجهات المعنية وهي ترتبط بالأساس بوزارة النقل وتقع ضمن اختصاصاتها وان موضوع الجمارك يتعلق فقط بكونها تشرف على عمل المنافذ الحدودية».

علماً بأن «الوطن» اتصلت عدة مرات بمدير عام الجمارك هاتفياً، من دون رد، وتواصلت مع عدة مديرين في المديرية أكدوا عدم علمهم بالموضوع، فلجأت إلى وزير المالية مأمون حمدان الذي وجه بالتواصل مع مدير المكتب الجمركي في الوزارة لبحث الموضوع معه، وبالفعل اتصلت «الوطن» هاتفياً بمدير المكتب فضل مرزوقي ليبين أن هناك كتابين للجمارك وردا من رئاسة مجلس الوزارة ومجلس الشعب حول الموضوع ذاته، وقد تم إرسالهما إلى الإدارة العامة للجمارك منذ عدة أشهر في حين ورودهما، حصلت «الوطن» على نسخة منها، لكن الرد عليهما لم يأت حتى تاريخه.

يذكر أن رئيس الحكومة وخلال لقائه غرف التجارة مؤخراً وعد بعلاج هذه المشكلة وعلاج النقص الحاصل في عدد شركات ومكاتب الشحن وعالجت قضايا التهريب في التصدير والاستيراد وإشكالياته، علما بأن قطاع النقل وشحن البضائع تراجع بنسبة ٩٠ بالمئة نتيجة تضرر أسطول النقل ونقص السائقين وبات نقل البضائع يستغرق ضعف المسافة، إضافة إلى الأعباء الكبيرة في تعرفة النقل على المنتجات حيث كانت لا تتجاوز ٥ آلاف ليرة لتصل حالياً إلى أكثر من ٥٠٠ ألف ليرة بسبب غلاء المحروقات وارتفاع الرسوم وكلف الإصلاح وارتفاع أسعار قطع السيارات ومصاريفها يضاف إليها مشكلة الجمارك وكثافة الدوريات على الطرقات والتي رفعت من هذه الكلف على نقل البضائع.

المصرف المركزي:

شائعات لإبعاد الناس عن التعامل مع المصارف

الوطن

أكد مصرف سورية المركزي وجود شائعات مختلفة تهدف إلى التشويش على العمل المصرفي وإبعاد الناس عن التعامل مع المصارف، وذلك على حدّ تعبيره، ما دفعه لمواجهتها بالتذكير عبر موقعه الالكتروني أمس؛ بقرار هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم /١٧/ لعام ٢٠١٧، الذي اكتفى ببطاقة التعريف (الهوية الشخصية) من دون طلب ثبوتيات إضافية أو مصدر المبالغ المودعة أو المسحوبة ما دام مبلغ العملية أقل من عتبة خمسة ملايين ليرة سورية لمن لديه علاقة عمل عابرة مثل سحب شيك لمصلحة وليس لديه حساب أو حوالة تم تحويلها له من شخص آخر ورغب في قبض قيمتها (لمن لا يوجد له تعامل سابق مع المؤسسة المصرفية أو مع شركة الحوالات)، وعتبة خمسة عشر مليون ليرة لمن له علاقة عمل دائمة مع المصرف (أي يوجد تعاملات سابقة بين العميل والمصرف)، وسقوف أكبر بكثير لمن لديه علاقة عمل ونشاط مع المصرف ويتناسب السقف مع حجم عمل كل متعامل يقوم بالتصريح عن حجم نشاطه الاقتصادي بناءً على البيانات المالية لمؤسسته وعلى أساسها يكون المصرف على علم مسبق بحجم التدفقات النقدية التي تدخل وتخرج من حساباته.

وأشار إلى أنه في جميع الأحوال يطلب المصرف المعلومات من المتعاملين لغايات إحصائية ولإجراء دراسات الحاجات التمويلية للسوق في إطار رسم السياسات النقدية.

وأضاف المصرف: إن ذلك التذكير يأتي في إطار توجهاته الهادفة إلى تشجيع جميع الشرائح المجتمعية للاحتفاظ بمدخراتهم المالية ضمن حسابات مصرفية لضمان وحفظ أموالهم ولما في ذلك من استثمار أفضل للأوراق النقدية المتداولة، ينعكس تسهيل الإجراءات المصرفية إيجاباً في حجم الودائع المصرفية، ما يزيد من فرص الإقراض والتمويل وفق ضوابط مصرف سورية المركزي التي تخصص الجزء الأكبر من الإقراض لتمويل إعادة الإعمار وتنشيط الإنتاج.

وختم بأنه «نتوقع ألا يتردد الإخوة المواطنون في التواصل مع مصرف سورية المركزي على الرقم ٩٩٨٥ عند وجود أي استفسار، أو التقدم بشكوى في ديوان أي فرع من فروع مصرف سورية المركزي في حال تم تعقيد إجراءات تعاملهم مع المؤسسات المالية والمصرفية».

الدفع قبل الاستهلاك للتجار خلال المرحلة القادمة

«الكهرباء» تستعد لإطلاق ٥ آلاف عداد تجريبي مسبق الدفع

قصي المحمد

وجّه وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإطلاق مشروع تركيب العدادات مسبقة الدفع، وذلك خلال اجتماعه مع عدد من المعنيين في الوزارة أمس الأول.

وبحسب كتاب موجه إلى المدير العام للمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء (حصلت «الوطن» على نسخة منه) تبيّن أنّ مشروع العدادات مسبقة الدفع هو مشروع تجريبي سيتم العمل على إطلاقه خلال المرحلة القادمة، بحيث يستهدف المشروع عدداً محدداً من العدادات، وهي شريحة المشتركين بصفة عداد تجاري فقط، مبيناً العدد الذي سيتم تركيبه وهو ٥ آلاف عداد فقط في سورية كتجربة أولية.

وأكد الكتاب أنّه لاحقاً سيتم تحديد الشركة المعنية بالتطبيق، والمكان الذي سيتم فيه تنفيذ التجربة، ريثما يتم الانتهاء من إعداد دفاتر الشروط المطلوبة من اللجنة التي تمّ تشكيلها ضمن الكتاب المذكور.

كما أعطى الكتاب أحقية للجنة المؤلفة من تسعة أعضاء (منهم أربعة من مدير الإدارة العامة للمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء من ضمنهم رئيس اللجنة، واثنان من أعضائها من كهرباء ريف دمشق، وعضو واحد لكل من شركات كهرباء دمشق وحمص وطرطوس) أحقيّة الاستعانة بمن تراه مناسباً لإتمام إنجاز عملها.

وأكدت مصادر في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أنّ اللجنة المعنية اجتمعت خلال الفترة الماضية ووضعت الشروط الفنية لمشروع العدادات مسبقة الدفع، مؤكدةً أنه لم تصل اللجنة إلى الآن للنتيجة النهائية للإعلان عن المشروع.

وبينت المصادر أن اللجنة المذكورة مدعوة قريباً لاجتماع آخر من أجل مناقشة آخر المستجدات التي عملت عليها، وبشكل خاص دراسة إمكانية تطبيق المشروع على أرض الواقع، وما الشروط المطلوبة لذلك، بما يناسب المشتركين وحاجاتهم أيضاً، موضحةً أنه من المتوقع تبلور الأمور وأن تصبح واضحة بشكل أكبر خلال الأيام القليلة القادمة ومن المتوقع ان تظهر الخطوات الأولى لإمكانية التطبيق خلال أسبوع، مشيرةً إلى أنّ اللجنة المعنية تعمل بشكل مستمر وجبّار للإسراع بالتنفيذ.

وعلمت «الوطن» من خلال المتابعة، أنّ تجربة العدادات مسبقة الدفع تم الحديث عنها مسبقاً للتجريب في منطقة ريف دمشق منطقة الزبداني عام ٢٠٠٤.

من جانبه أكد مدير الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق خلدون حدى لـ«الوطن» أنّ فكرة المشروع تعود لسنوات عدّة، مبيناً أنّ هناك محاولة فعلاً لتطبيقها عام ٢٠٠٤ في مناطق الريف السياحية كالزبداني وبلودان مناطق «الفيلات»، نتيجة الفواتير الكبير التي ظهرت على أصحاب هذه الفيلات وخاصة المستأجرين، موضحاً أنه خلال تلك الفترة، تم رصد حالات فواتير كبيرة تركها المستأجرون ولم يدفعوا قيمتها، ما تطلب محاولة تطبيق هذا المشروع وتركيب عدادات مسبقة الدفع، إلا أنّه لم يتم تنفيذ ذلك في تلك الفترة.

وعن أهمية المشروع أوضح مدير كهرباء الريف أنّها تكمن في سهولة عملية الجباية للفواتير لأنها تدفع من المشاركين قبل الاستهلاك، مشيراً إلى أنّ ذلك يخفف من عدد الموظفين أيضاً لأن تطبيق المشروع لا يستدعي وجود مؤشّرين «جباة» بما أن استهلاك الكهرباء سيتم من خلال بطاقات مشحونة لكميات محددة، سيتم بيعها في مراكز مخصصة كالبطاقات المخصصة للهواتف، ومشيراً إلى أنه يقلل من ظاهرة الفاقد الكهربائي، ما سيخفف من حالات السرقات التي تحصل أيضاً.

وبيّن حدى أن الموضوع لا ارتباط له بالعداد بشكل عام، إلا أنّ ذلك سيتم وفقاً لتقنيات معينة للتفعيل، لافتاً إلى أن الفكرة هي مشروع تجريبي، ومبيناً أنّ المشروع مطبق في دول عربية كالسودان.

إعـــلان للمـرة الثانيـة

تعلن غرفة صناعة دمشق وريفها عن رغبتها ببناء واستثمار منشآت صناعية وفق عقد مشاركة في المقاسم التي تم تخصيصها بها من قبل المدينة الصناعية بعدرا في القطاع الثاني وهي المقاسم (من ٥٥٧ وحتى ٥٧٥- ٣٨٨ وحتى ٤١٧- ٥٨١ وحتى ٥٨٤ و ٥٨٩ و٥٩٢) بمساحة إجمالية تقدر بـ(١٣٣١٨٥ م٢) وذلك وفق المخططات التنظيمية ونظام ضابطة البناء في المدينة الصناعية بعدرا ووفق الأنظمة المعمول بها لديها.

فعلى من يرغب من الإخوة الصناعيين بالتعاقد مراجعة إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها خلال أوقات الدوام وذلك لمعرفة المزيد والاطلاع على النموذج المعد من قبل الغرفة لهذا الغرض.

رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها

سامر محمد الدبس